الباب الأول

ومضات من
الحديث عن (العولمة)

- الفصل الأول : نشأتها التاريخية .
- الفصل الثاني : مفهوم العولمة .
- الفصل الثالث : أنواع العولمة .
- الفصل الرابع : أهدافها ، واقعها ، آثارها ، والتحديات الناتجة عنها ! !
- الفصل الخامس : تناقض العولمة مع الهوية ! !

الفصل الأول

نشأتها التاريخية

العولمة : ظاهرة جديدة أو قل : نظام جديد ، تعود جذوره إلى بداية هذا القرن ، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أطلق الأمريكي مارشال مشروعاً سُمي فيما بعد باسمه ، يهدف إلى إعادة إعمار أوربا الغربية ، وإلى إعادة تنظيم العلاقات النقدية ، فظهر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . . .

ثم تطور الأمر أكثر ، لتُترجم الأفكار والنظريات إلى مشاريع على أرض الواقع ، فوضع حجر الأساس للأسواق المشتركة ـ كالسوق الأوربية المشتركة ـ وظهرت مناطق التبادل التجاري ، واتفقت بعض الدول الغربية على إنشاء اتحادات جمركية . . .

كل ذلك كان له هدف بعيد هو تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية ، وظهور فضاء اقتصادي واجتماعي ونقدي قوي ومتماسك ، ليواجه كل التحديات الخارجية ، لكن الواقع أثبت عدم الوصول إلى الهدف المنشود إلا بنسبة ضئيلة ، والسبب في ذلك تسارع التغيرات المهمة في كثيرٍ من المجالات .

فماذا حدث بعد ذلك كله؟

سقط النظام الشيوعي العالمي ، وذلك حين أعلن الرئيس السوفياتي

السابق (ميخائيل غورباتشوف) في عام ١٩٨٥ عن ثورته : (البيروستويكا) على أساس إصلاحات جذرية في ذلك النظام .

ثم أعقب ذلك في عام ١٩٨٩م توحيد الألمانيتين : ألمانيا الغربية الرأسمالية مع ألمانيا الشرقية الاشتراكية ، وذلك عند تهديم حائط برلين الشهير .

ثم أعقب ذلك اجتياح الجيش العراقي للكويت ، نتج عنه تحالف عالمي تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت حرب الخليج الثانية التي انتهت في شباط ١٩٩١م لتكون النتيجة طرد الجيش العراقي وتحرير الكويت .

لكن الذي كرّس فكرة العولمة لصالح النظام الأمريكي أكثر ، وجعلها المهيمنة على كثير من المجالات العالمية طرح فكرة فتح الأسواق بعضها على بعض ، ليكون الرابح الأقوى هو صاحب الرأسمال الأكثر ، وصاحب الإعلام الأقوى ، وصاحب التكنولوجيات الأحدث ، فكانت (المنظمة العالمية للتجارة) والتي أنشئت ١٩٩٥م .

وهكذا شهدنا في هذه السنوات القليلة الماضية انهيار الأنظمة الاشتراكية في كثير من بلادٍ كانت تنطوي تحت مظلة الاتحاد السوفياتي ، وكانت النتيجة تدعيم الدور الأمريكي ، وانفتاح منظمة حلف الأطلسي الرأسمالي على الدول التي كانت اشتراكية .

كل هذا أدى إلى ظهور ما يسمىٰ (الأحادية القطبية) أي : هيمنة النظام الأمريكي على العالم ، لا لأنه الأحسن ، إنما لأنه أصبح الأوحد ، واستطاع أن يهيمن نتيجة ظروف عالمية مواتية على غالبية الأنظمة ، واستطاع أن يحقق مردوداً اقتصادياً أعلى ، واستطاع الوصول إلى تقدم تكنولوجي متطور أكثر . . .

لكن على الرغم من هذا كله ، نرى على أرض الواقع أن النظام الأمريكي لم يستطع أن (يُأَمْرِك) النظام العالمي ، وقد يعود ذلك لعدة عوامل أهمها :

أن غالبية الدول الأوربية لها خصوصيات ، سواءً كان ذلك في المجال الثقافي أو الأمني أو الاجتماعي أو السياسي أو الفكري ، بل وحتى في الأمور الضريبية المالية .

أما في الرأسماليات الآسيوية فنجد أن ميزاتها تختلف عن الرأسماليات الأمريكية ، حيث إنها لا تعتمد على الفرد ، إنما تعتمد على العائلة ، وبالتالي فهي ليست محررة من القيود ، بل للدولة تدخلات وخطط . . . كل هذا يؤدي إلى فشل العولمة الأمريكية على العالم ، لأنه لا يمكن فرض مشروع عولمة إلا بأخذ الاعتبار ما تمثله اليابان والصين ودول أمريكا اللاتينية ، وهذا ما حدث على أرض الواقع ، فكان سبباً مباشراً لإخفاق الهيمنة الأمريكية على العالم ككل .

* * *

الفصل الثاني

مفهوم العولمة

لا نجد لهذه الكلمة تعريفاً في قواميس اللغة أو السياسة أو الاقتصاد ، وذلك نظراً لحداثتها . ولذلك عندما تُطرح فكرة العولمة لا يقصد بها مفهوم مجرد فقط ، بل يُلتفت إلى عملياتها الأساسية وهي : المنافسة بين القوى العظمى ، والابتكار التكنولوجي ، وانتشار عولمة الإنتاج والتبادل ـ المواضيع الاقتصادية ـ ، والتحديث .

لكن في الحقيقة فإن مفهوم (العولمة) يُعيدنا إلى (العالَم) أي الكون ، وليس إلى (العِلم) ، لذلك أطلق البعض عبارات تدل عليها : كالنظام العالمي الجديد ، وإمبراطورية جديدة ، والقرية الكونية ، وكل ذلك يعني شمول هذا التعبير للأمور الاقتصادية والسياسية والثقافية والتربوية والاجتماعية ، بل وحتى التقاليد والأعراف لكن مع ذلك كله نجد بعض التعريفات التي تحوم حول المعنىٰ ، مثال ذلك :

يرى (جيمس روزنار) : (وإن كان يبدو مبكراً وضع تعريف كامل وجاهز يلائم التنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة ، فعلى سبيل المثال ، يقيم مفهوم العولمة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل ، الاقتصاد ، السياسة ، الثقافة ، الإيديولوجية ، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج ، تداخل الصناعات عبر الحدود ، انتشار أسواق التمويل ، تماثل السلع المستهلكة

لمختلف الدول ، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة .

في ظل ذلك كله فإن مهمة إيجاد صيغة مفردة تصف كل هذه الأنشطة تبدو عملية صعبة ، وحتى لو تم تطوير هذا المفهوم فمن المشكوك فيه ، أن يتم قبوله واستعماله بشكل واسع) .

أي أن (روزنار) لم يعط تعريفاً واضحاً للعولمة ، إنما أفهمنا أننا ما زلنا في المراحل الأولية لهذه الظاهرة ، وهي تجربة لم تكتمل بعد ، بحيث تطالعنا الأيام بالجديد تلو الجديد ! !

لكن هناك محاولات تقترب تارة من المطلوب ، وتبتعد أخرى عنه ، ولنضرب بعض الأمثلة :

العولمة هي : القوى التي لا يمكن السيطرة عليها للأسواق الدولية والشركات المتعددة الجنسية ، التي ليس لها ولاء لأية دولة قومية .

العولمة هي : حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية .

العولمة هي : نظام عالمي جديد يقوم على العقل الألكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود ، دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم ، والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم .

العولمة هي : ديناميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعملية للحضارة يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة وبالتالي لهوامشها أيضاً .

العولمة هي : الدخول بسبب الثورة المعلوماتية والتقنية والاقتصادية معاً في طور من التطور الحضاري ليصبح فيه مصير الإنسانية موحداً أو نازعاً للتوحد .

ويرى صادق العظم أن العولمة هي : نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريباً ، إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول ، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها ، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية ، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً ، وينشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله ، والعولمة بهذا المعنىٰ هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملة على مستوىٰ سطح النمط وظاهره .

فالعولمة عنده هي : حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافىء .

أما الاقتصادي المصري الدكتور عمرو محيي الدين فقد وقف عند تعريفه للعولمة حول كيفية تطور مفهومها ، لذلك قرر : أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد لم ينشأ فجأة ، ولكنه نما في أحضان النظام القديم وخرج منه ، وقد بدأت بذوره الأولى في منتصف الستينات ثم بدأت تتضح توجهاته في السبعينات وتسارعت وتائره في الثمانينات ، بحيث اتضحت خطوطه العامة وملامحه الرئيسية مع بداية التسعينات .

وقرر أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد يتسم بعدد من الخصائص والسمات الهامة وهي :

١- انهيار نظام بريتون وودز (١٩٧١-١٩٧٣م) بإعلان الولايات

المتحدة عام ١٩٧١م وقف تحويل الدولار إلى ذهب .

٢ـ عولمة النشاط الإنتاجي .

٣ـ عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال .

٤ـ تغيير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية .

٥ـ تغيير مراكز القوى العالمية .

إذاً :

هناك تعريفات للعولمة ركزت على أبعادها وتجلياتها ، وكأن التعريف جاء وصفاً لظاهرة العولمة التي نراها على أرض الواقع .

بينما ركزت بعض التعريفات الأخرى على أمور صورية جامعة .

وعلى كل فالعولمة نظام جديد أو ظاهرة جديدة ، فرضها الواقع في أواخر القرن العشرين ، لذلك فليست المشكلة في تعريف العولمة ، إنما المشكلة في دراسة أهدافها وبدائلها وتحدياتها وكيفية نشوئها ، وهل تلغي الهوية الوطنية ، وهل تؤثر على الأمور القومية؟!

لذلك لابد من محاولة رصد هذه الأمور ـ ولو بشكل موجز ـ عسى أن نتعرف على بعض الجوانب المهمة المتعلقة بالعولمة .

* * *

الفصل الثالث

أنواع العولمة

لعل أهم نوعين للعولمة هما : عولمة الإعلام والثقافة والاتصالات ، وعولمة الاقتصاد والسياسة ، لذلك لابد من إطلالة سريعة على هذين النوعين .

١ـ عولمة الإعلام والثقافة والاتصالات :

تهدف عولمة الإعلام إلى التعظيم المتسارع والمستمر في قدرات وسائل الإعلام على تجاوز الحدود بين الدول ، والتأثير في المتلقين الذين ينتمون إلى ثقافات متباينة ، وذلك لدعم عملية توحيد ودمج أسواق العالم من ناحية ، وتحقيق مكاسب للأطراف المهيمنة على صناعة الإعلام والاتصال من ناحية ثانية .

وينطوي مفهوم عولمة الإعلام على مجموعة من الأبعاد والمكونات الأساسية ، وقد أوجزها الدكتور محمد شومان بما يلي[١] :

أـ أن عولمة الإعلام هي عملية متسارعة التغير ، وبالتالي لم تتشكل ملامحها النهائية بعد ، فهي تمر بمرحلة انتقالية ، وذلك لسببين رئيسين :

---

(١) بتصرف واختصار من مقال : عولمة الإعلام والهوية الثقافية العربية ، منشور في كتاب ندوة العولمة ص٨٢ـ ٨٨ ، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية بطرابلس ـ ليبيا ـ .

الأول ـ أن عولمة الإعلام تعتبر أحد أبعاد عملية أوسع هي عولمة الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة ، ونظراً لعدم استقرار أو تبلور عملية العولمة ، فإن هناك مجموعة من الرهانات والتحديات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تحدد مسار تطور ـ بل ومستقبل ـ عملية عولمة الإعلام .

أي : إن النجاح في عولمة الإعلام يدعم من فرص نجاح عولمة الاقتصاد والثقافة والسياسة ، وبالمثل فإن نجاح عولمة الاقتصاد يدعم من عولمة الإعلام والثقافة السياسية ، والعكس صحيح .

الثاني ـ إن عولمة الإعلام تعتمد في بعد مهم منها على نتائج الثورة في مجال الاتصالات ، والتي بدأت لتوّها وسوف تستغرق تطوراتها عدة عقود قادمة ، وستدفعها إلى الأمام (التطبيقات) الجديدة ، أي الأدوات الجديدة التي ستلبي غالباً حاجات غير متنبأ بها حالياً .

ب ـ الترابط والتكامل بين مجالات الإعلام وتكنولوجيا الاتصال ومجتمع المعلومات بحيث أصبح من الصعب تعريف الإعلام ، أو الاتصال بمعزل عن تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية ، فالثورة في تكنولوجيا الاتصال أوجدت وسائل جديدة في الاتصال مثل البث التلفزيوني الفضائي ، والتكنولوجية الرقمية التي وفرت إمكانيات هائلة لاستقبال الصوت والصورة بدقة وبنقاء غير مسبوقين ، وكذلك وسائل الإعلام المرئية التفاعلية ، والفيديو تحت الطلب ، والصحافة الألكترونية عبر شبكة الأنترنت ، ووسائل الاتصال المحمولة ، علاوة على التطبيقات المختلفة للوسائط المتعددة ، وقد ارتبطت هذه الوسائل والتطبيقات بالمعلوماتية وبداية الدخول في مجتمع المعلوماتية الذي لم تتبلور معالمه بعد .

كل هذا أدى إلى اختيارات وتحديات هائلة أمام الأفراد والمجتمعات ، ففي العالم اليوم (٢٦) مليار جهاز تلفزيوني : منها (٢٠٠) مليون كابلية ، وحوالي (٦٠) مليون مرتبطة بمجموعة رقمية ، و (٦٩٠) مليون مشترك بشبكات الهاتف ، وهناك حوالي (٢٠٠) مليون جهاز حاسوب : منها (٣٠) مليون مرتبط بالأنترنت ، ويقدر أنه بحلول عام ٢٠٠١م سوف تتجاوز قوة شبكة الأنترنت شبكة الهاتف العالمية!!

جـ - النمو الهائل في اقتصاديات الإعلام والاتصالات والمعلومات . وقد أفضى هذا النمو إلى مزيد من التداخل بين عولمة الإعلام وعولمة الاقتصاد ، فأصبحت عولمة الإعلام جزءاً أصيلاً من عولمة الاقتصاد ، وذلك بالنظر إلى الدور الكبير لقطاع الاتصالات والإعلام والمعلومات في اقتصاديات الدول الكبرى والأسواق العالمية .

من هنا فإن أحد أبعاد عولمة الإعلام هو تعظيم الأرباح للشركات متعددة الجنسية التي تعمل في مجالات إنتاج وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات وإنتاج المضامين الإعلامية المختلفة ، فضلاً عن صناعات الإعلام والترويج وبيع خدمات الإعلام والمعلومات .

د - توسيع الخيارات والبدائل الإعلامية المتاحة أمام الجمهور ، فقد وفرت تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية وبصورة غير مسبوقة مئات القنوات التلفزيونية ، ومئات المحطات الإذاعية ، وعشرات الصحف والمجلات المحلية والدولية ، فضلاً عما توفره من وسائل الاتصال الأحدث والمرتبطة بالمعلوماتية .

كل هذا كان لصالح المزيد من الأرباح والهيمنة الأمريكية ، وذلك بحكم استحواذها على النصيب الأكبر من الإنتاج العالمي ، وأثبتت

الإحصائيات أن صناعة السينما الأمريكية جنت خارج أمريكا عام ١٩٩٥م مبلغاً وصل إلى المبلغ نفسه الذي حققته داخل أمريكا ، أي نحو (٢,٥) بليون دولار!!

هـ ـ تقليص دور الحكومات والمنظمات الدولية في تنظيم بيئة الإعلام والاتصالات المحلية والدولية ، لصالح الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية .

وفي هذا السياق تطرح عولمة الإعلام مهام خصخصة وسائل الإعلام والاتصال ، وإنهاء دور الدولة في مجالات الإعلام .

لكن المشكلة المنطوية وراء دعوة أمريكا إلى خصخصة وسائل الإعلام ، وإنشاء مجتمع معلومات عالمي ، سيؤدي إلى تهميش دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية بالاتصال ، وبالتالي لا يمانع من نشر الأخبار الكاذبة ، والدعاية المغرضة ، وعدم الالتزام بالقيم الأخلاقية و. . . !!

* * *

لكن أهم الإشكاليات التي تثيرها عملية عولمة الإعلام هي :

١ ـ مستقبل علم الإعلام أو الاتصال :

بعد الثورة التكنولوجية والتحولات السياسية والاقتصادية طُرح سؤال : هل نطور النماذج الأساسية القائمة ، أم نُبدع نماذج جديدة؟

وهكذا كان في مجالات الإعلام ، بل كان من المفروض مضاعفته في مجالات الإعلام ، حتى كانت هذه الثورة الهائلة في مجالات الاتصالات والإعلام عامة ، وهذا ما يجعلنا أمام مستقبل مجهول لعلم الإعلام والاتصالات. . !!

٢ـ التأثير الإعلامي ، والثقافة :

هناك من يرى أن الإعلام له دور ضئيل على الثقافة ، بينما يرى آخرون أن للإعلام دوراً كبيراً في توحيد وتنميط الثقافة ، ولكلٍّ وجهة يدافع عنها ويقدّم التبريرات والحجج ، لكن حقيقةً أن هذا الأمر خلق إشكالية كبيرة ، ما زالت موضع جدل : هل للإعلام دور وتأثير في مجالات الثقافة؟!

فكلما كثرت الخيارات أمام المثقف استطاع الانتقاء وبشكل أفضل ، واستطاع أن يتحرر من قيود الوسائل الإعلامية المبرمجة لصالح فئة أو سلطة ما ، لكن من جانب آخر قد تشكل عولمة الإعلام والاتصال تهديداً للتعددية الثقافية ، وعدواناً سافراً لمبدأ احترام الهويات الثقافية للشعوب المختلفة ، إذا عجزت الثقافات المختلفة عن استخدام تكنولوجيا الاتصال في تأكيد هويتها الثقافية والتفاعل بروح إيجابية مع حقائق وأوضاع عولمة الإعلام .

٣ـ عولمة الإعلام والمساواة :

إن دخول التطبيقات الحديثة للإعلام والاتصال والمعلوماتية ، والمشاركة فيها ، على المجتمعات الفقيرة والمتخلفة ـ مثلاً العالم الثالث ـ أدت إلى خلق تشوهات وانقسامات جديدة تضاف إلى رصيد الانقسامات والصراعات داخل هذه المجتمعات ، حيث اقتصر استخدام التطبيقات الحديثة للإعلام والاتصال والمعلوماتية على بعض أفراد وجماعات النخب في تلك المجتمعات!! بينما غالبية المواطنين محرومين وغير قادرين على استخدام أو الاستفادة من هذه التطبيقات ، وقد أثبتت الإحصائيات أن أجهزة الهاتف في (طوكيو) وحدها تفوق أعداد الهاتف في إفريقية !!

٤ـ عولمة الإعلام وحرية الإعلام :

المشكلة أن الذين يمتلكون وسائل الإعلام في ظل هذه العولمة المعاصرة هم أصحاب رؤوس الأموال ـ الملياردیرات ـ فما هو دور الصحفي أو الكاتب العادي في هذه المعمعة الإعلامية؟!

إنها الشركات الاحتكارية العملاقة هي التي تملك كل ذلك ، والمخيف أن يتحول الإعلام العملاق من الدفاع عن مصالح المواطن ، إلى أبواق دعائية للشركات الاحتكارية متعددة الجنسية .

وبالتالي سيزيد الإنفاق على الإعلانات وأنشطة البيع والترويج ، وسيكون هذا الإعلان والترويج معولماً ـ أي متعدد الجنسيات ـ .

وهذا كله يؤدي إلى مزيدٍ من انعدام حرية الإعلام و . . . . .

أمام كل هذا لابد من الاعتراف أننا على أبواب هجمة شرسة ، إعلامية وغير إعلامية .

ولا بد لنا من التسلّح بأسلحة شتى أهمها الوعي ، والاستفادة من تجارب الآخرين ، والتوجه إلى الانتقاء والاصطفاء ، ومحاولة مواكبة العصر بما يناسب قيمنا وأخلاقنا وإسلامنا وعروبتنا ، وإلا تحولنا إلى شعب استهلاكي لا وزن له ولا يُحسب له أي حساب!!!

٢ـ عولمة السياسة والاقتصاد :

من أبرز ما يتسم به الاقتصاد العالمي اليوم ، والذي يخضع ـ ولو في بداياته ـ لنظام العولمة[١] :

---

(١) للتوسع يراجع مقال الدكتور عراقي الشربيني في ص٧٥ من ندوة العولمة ـ مرجع سابق ـ .

أـ النمو السريع للتجارة العالمية : خاصة قطاع الخدمات ، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في حركة الرأسمال الدولي ، وإلى زيادة أهميته أيضاً .

ب ـ تزايد سيطرة (الشركات متعددة الجنسية) على حركة التجارة والاستثمار والإنتاج على الصعيد العالمي ، وبالتالي فهذه الشركات تلعب دوراً رئيسياً في حركات رأس المال العالمي ، وتدل الإحصائيات على أن (٣٥٠) شركة عملاقة استاثرت بنحو (٤٠٪) من التجارة العالمية في منتصف التسعينات ، وهذا الاندماج الدولي للأسواق الذي أحدثته هذه الشركات أدى إلى تنامي رؤوس الأموال و . . هذه هي (العولمة الاقتصادية) .

كذلك أدت هذه الشركات إلى إمكانية اشتراك كثيرٍ من الدول في عملية التصنيع ـ والتصنيع الكبير ـ بحيث أدى ذلك إلى ما يسمى (التكامل العميق) . . .

جـ ـ تعاظم دور المؤسسات المتعددة الأطراف في تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، بل وفي صياغة السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية للدول ، ويكفي دليلاً ما للبنك الدولي ولصندوق النقد الدولي من تأثيرات كبيرة على سياسات الدول النامية ! !

لكن المشكلة المطروحة : هل للعولمة الاقتصادية فوائد أم لا ؟ !

يبدو أن الحديث في هذه المسألة سابقاً لأوانه بعد ، وذلك لأننا ما زلنا في بدايات مسألة العولمة ، إلا أن المحللين والمراقبين للأوضاع العامة يتوقعون أن تكون للعولمة الاقتصادية فوائد مثل : خلق مكاسب جديدة في الرفاهية والتقدم ، وذلك عن طريق تحرير التجارة الدولية ، والذي سيؤدي إلى نمو الدخل في الدول المتقدمة ، وهذا بدوره سيؤدي إلى تحسين فرص النمو في الدول النامية ، من خلال زيادة الطلب على منتجاتها ! !

لكن للعولمة أضرار كبيرة أهمها تهميش وضع الدول النامية ، وذلك لما تعانيه تلك الدول من تدهور اقتصادي ، جراء صدمات خارجية وكوارث طبيعية ، وفساد داخلي ، وعدم استقرار سياسي ، ولعل الاتجاهات الراهنة لعملية العولمة يشير بشكل واضح إلى أن هذه الظاهرة ليست في صالح الدول النامية ، ويبرز ذلك واضحاً في :

أ ـ اتجاه رأس المال والتكنولوجيا والعمالة الماهرة إلى التركيز في الأقاليم الأكثر تقدماً ، وذلك لأنها تحاول النزوح وراء الأجور المرتفعة خارج بلادها ، واستمرار هذه الاتجاهات من شأنه أن يزيد من التفاوت في توزيع الدخل العالمي ، ومن عدم العدالة في توزيع ثمار (العولمة) .

٢ـ إن عولمة الأسواق مضافاً إليها الضغوط من أجل التحرير الاقتصادي ، أدت إلى جعل الدول النامية أكثر اعتماداً على الواردات الغذائية ، والذي (زاد الطين بلةً) هو سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على إنتاج الكثير من محاصيل التصدير في الدول النامية وتحكمها في تجارتها في أسعارها ، وتتضح هذه السيطرة من البيانات التالية :

هناك (٦) شركات تسيطر على (٨٥٪) من تجارة الحبوب .

وهناك (٨) شركات تسيطر على (٦٠٪) من البن .

وهناك (٧) شركات تسيطر على (٩٠٪) من تجارة الشاي .

وهناك (٣) شركات تسيطر على (٨٣٪) من تجارة الكاكاو .

وهناك (٣) شركات تسيطر على (٨٠٪) من تجارة الموز .

٣ـ العولمة ستؤدي إلى تحرير التجارة ، وبالتالي ستؤدي إلى منافسة شديدة لتجارة البلدان النامية ، مما يؤدي إلى عجزها ، وبالتالي إلى تدمير القطاع الصناعي فيها ، فتزيد البطالة وتتدهور مستويات المعيشة ، وهذه إحدى مشاكل العولمة ! !

٤ـ العولمة ستؤدي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة الماهرة ، مما يؤدي إلى مزيد من البطالة عند غير الماهرة منها .

كذلك ستؤدي العولمة إلى تغيير أنماط الاستهلاك ، بحيث تصبح السيارة و . . . شيء أساسي في حياة الفرد . . . وهذا بدوره سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع و . . . هذا كله سيؤثر على الطبقات الفقيرة .

إذاً :

العولمة ظاهرة ليست لصالح الدول الفقيرة والنامية وذلك لما ستجرّه عليها من الويلات والمشاكل ، خاصة على الصعيد الاقتصادي ، ولعل لغة الأرقام والإحصائيات تنجدنا في هذه المهمة الصعبة ، ولقد أراحنا (هانس بيترمارتين وهار الدشومان) من هذه المهمة الشاقة ، وذلك عندما بحثا تحت عنوان (فخ العولمة) ، ومما توصلا إليه ما يلي :

ـ إن مع نمو العولمة يزداد تركز الثروة ، وتتسع الفروق بين البشر والدول اتساعاً لا مثيل له : إذ أن (٣٥٨) ملياردیراً في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه (٢,٥) مليار من سكان المعمورة ، أي ما يزيد قليلاً عن نصف سكان العالم!!

ـ إن خُمس قوة العمل سيكفي لإنتاج جميع السلع ، ولسد حاجة الخدمات الرفيعة القيمة التي يحتاج إليها المجتمع العالمي ، إن هذه الـ (٢٠٪) هي التي ستعمل وتكسب المال وتستهلك ، أما الـ (٨٠٪) من الطبقة السفلى فستواجه بالتأكيد شيئاً آخر ، فالمسألة ستكون في المستقبل هي : إما أن تأكل أو تُؤكل!!

ـ إن العولمة أدّت ـ حسب إحصائيات أُجريت في ألمانيا ـ إلى ارتفاع نسبة البطالة بحيث وصلت ١٩٩٧م إلى (٨٪) ، أي ضعف ما كانت عليه عام ١٩٩٤م!!

ـ إن العولمة أدت إلى ارتفاع المجموع الكلي لمديونية الدول النامية على الرغم من كل ما تقدمه حكومات الشمال من تعهدات على أنها ستتخذ الخطوات اللازمة لشطب نسبة كبيرة من هذه الديون ، ففي عام ١٩٩٦م ارتفعت هذه الديون لتصل إلى (١,٩٤) ألف مليار دولار ، أي أنها ارتفعت إلى ضعف ما كانت عليه قبل عشرة أعوام!!

ـ إن من نتائج (العولمة) ارتفاع قيمة تداول العملات الأجنبية والأوراق المالية على المستوى العالمي إلى ما يزيد على عشرة أضعاف ، وفي خلال يوم عمل واحد تجري الآن عمليات بيع للعملات الأجنبية بقيمة تبلغ في المتوسط حوالي (١,٥) مليار دولار ، وتعادل هذه القيمة مجموع الناتج القومي الإجمالي السنوي في ألمانيا أو أربعة أضعاف ما ينفقه العالم في السنة على البترول!!

ـ كإحدى نتائج العولمة الاقتصادية ـ أن يصبح (اليورو : Euro) العملة الرئيسية في احتياطات العالم ، وذلك لاعتماده على أكبر سوق موحدة في العالم ، يضم ما يقرب من (٤٠٠) مليون مواطن ، وسيكون بوسع أوربا الوقوف مع الولايات المتحدة الأمريكية موقف النّد للنّد ، لكن أين موقع الدول النامية في ذلك الصراع؟!

ـ في أسواق المال ، على أقل تقدير ، تعني العولمة ، حتى الآن ، أمركة العالم إلى حد ما ، مثال : استطاع الماليزيون اللعب في حرب عصابات ضد الدولار والجنيه الإسترليني ، لكن شريعة غابات المال أدت في سنة ١٩٩٣م إلى خسارة الماليزيين لـ (٦) مليارات دولار!!

ـ إن الاقتصاد القائم على الجدارة العالية والتكنولوجية المتقدمة يتسبب عن طريق إعادة الهيكلية والتخلص من التعقيد والروتين وما يتبع ذلك من تقليص في فرص العمل وتسريح للأيدي العاملة ، في تفاقم

البطالة وفي خفض عدد المستهلكين في مجتمع الرفاهية ، ففي الشطر الغربي من ألمانيا ضاع في القطاع الصناعي في الفترة الواقعة بين عام ١٩٩١م وعام ١٩٩٤م ، أي في ثلاث سنوات فقط ، ما يزيد على مليون فرصة عمل!!

ـ إن المستفيدين من نظام العولمة الاقتصادية ليبررون كل ما يحدث بأفعال قوانين الطبيعة ، ليُبعدوا عن أنفسهم مصائب تحملها العالم وسيتحمل الكثير منها!! ذلك (إذرارد رويتر) الرئيس الأسبق لمؤسسة (دايملر بنز) يقول : إن المنافسة في القرية المعولمة تشبه الزوبعة ، لا أحد يستطيع البقاء بمنأى عنها .

وبعد مرور ثلاث سنوات وضياع مليون فرصة عمل أخرى ، راح رئيس مؤسسة (سيمنز هيزش فون بيرر) يكرر التحذير نفسه بذات الكلمات تقريباً ، إذ قال : لقد تحولت رياح المنافسة إلى زوبعة وصار الإعصار الصحيح يقف على الأبواب .

لكن بعد هذا كله : أين الجنة الموعودة التي وُعد بها أنصار نظام العولمة؟!

إن هناك جنوناً منظماً إذا صدقنا فكرة عولمة السوق وتحريره كلياً ، كذلك ففي نظام العولمة تُطرح مسألة العدالة والواقع يثبت ـ وسيثبت المستقبل أكثر ـ خرافة هذه العدالة ، والمتاجرة العادلة لا تحمي الدول الفقيرة والنامية .

وبالتالي فالتهرب الضريبي الكبير الذي تقوم به الشركات الاحتكارية الرأسمالية بحيث تقوم بتصنيع وتجميع غالبية أجزاء صناعاتها خارج بلادها ، خاصة في البلدان التي تكون فيها الأيدي العاملة كثيرة وزهيدة الثمن كالهند وماليزيا ، هذا لن يعود على العالم بالخير والازدهار ، إنما

ستكون نتيجة العولمة الاقتصادية زيادة احتكار رؤوس الأموال في أيدي الطبقة القليلة ، بينما ستزداد البطالة ارتفاعاً ، وستزداد أحوال الطبقة الفقيرة بؤساً وشقاءً ، فهل بعد هذا كله نصدّق شعارات تحاول تزيين بل تزييف الحقائق الواضحة عن نظام البؤس الذي يحمله من جراء عولمة الاقتصاد؟! ثم هل يهرب العالم من دكتاتوريات الماضي التي تميزت بالنار والحديد ، ليقع في دكتاتوريات السوق والعولمة التي تحمل شعارات التقنية والتكنولوجيا والعلم الحديث؟!

* * *

الفصل الرابع

أهدافها ، واقعها ، آثارها ، والتحديات الناتجة عنها!!

في العالم اليوم مؤيّدون ومعارضون لمسألة العولمة ، ذلك أن الخلاف في حقيقته خلاف علىٰ الأمور الاقتصادية بالدرجة الأولى .

أما المؤيدون للعولمة والمتحمسون لها فيرون أنها تهدف إلى تحقيق الآتي[1] :

١ـ تقريب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس المال .

٢ـ التوسع على مدىٰ العالم في بُنىٰ الإنتاج وإنشاء فرص للنمو الاقتصادي على المستوى العالمي .

٣ـ زيادة حجم التجارة مما يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي العالمي .

٤ـ زيادة الإنتاج المحلي والعالمي .

٥ـ التسريع في دوران رأس المال حول العالم من خلال الاستخدام الأمثل للعمالة المكثفة عالية المردود ، وهي التي تدعى في أيامنا هذه (Back Office) أي خدمات المكاتب الخلفية ، هذه المكاتب التي بدأت

---

(١) للتوسع يراجع كتاب العولمة لمحمد أبو زعرور : ٣١ـ٣٤ ، مرجع سابق .

تعمل على إدخال البرامج والاعتمادات المالية وصيغ المعالجات الضريبية والكثير من الأعمال الخدمية المهنية الحديثة مثل (الحوسبة ، والدعم التقني لبرامج التكنولوجيا المكتبية) .

٦ـ حل المشكلات الإنسانية المشتركة التي لا يمكن حلها من منظور السيادة الوطنية المطلقة للدولة التي يقوم عليها النظام الدولي القائم حتىٰ اليوم ، مثل : انتشار أسلحة الدمار الشامل ، والتهديدات النووية ، والبيئية ، وتطور الأوبئة والأمراض المعدية ، وانتقال الأيدي العاملة بكثافة من منطقة إلىٰ منطقة أخرىٰ ، وانتشار الجريمة والمخدرات وغيرها .

٧ـ إيجاد الاستقرار في العالم والسعي إلى توحيده .

٨ـ فتح أبواب التنافس الحر ولاسيما في مجال التجارة .

٩ـ نشر التقنية الحديثة وتسهيل الحصول علىٰ المعلومات العالية الهامة من خلال الاستفادة من الثورة المعلوماتية الحديثة .

أما المعارضون للعولمة وغير المتحمسين لها ، فيرون أنها تهدف إلى ما يلي :

١ـ الهيمنة علىٰ اقتصاديات العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال السعي لسيطرة الاحتكارات والشركات الأمريكية الكبرىٰ علىٰ اقتصاد الدول .

٢ـ التحكم في مركز القرار السياسي وصناعته في دول العالم لخدمة المصالح الأمريكية وما يسمىٰ بالأمن القومي الأمريكي علىٰ حساب مصالح الشعوب وثرواتها الوطنية والقومية .

٣ـ إلغاء النسيج الحضاري والاجتماعي للشعوب .

٤ـ تدمير الهويات القومية والثقافة القومية للشعوب .

٥ـ مضاعفة فرص المجموعات الأقوى التي كانت تسيطر في الأصل على عناصر القوة الاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية وغيرها .

٦ـ تعميق التناقض بين المجموعات البشرية بقدر قدرة هذه المجتمعات علىٰ بلورة استراتيجيات فعالة وناجعة للصراع علىٰ المصالح .

٧ـ زيادة الدول القوية غنىً بينما تزداد الدول الفقيرة فقراً ، أي أن هناك : (دولاً قناصة ودولاً مقنوصة) .

٨ـ اختراق القوميات والقيام بتفتيت بعض الدول والكيانات .

٩ـ فرض السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية علىٰ الشعوب بقصد استغلالها ونهب ثرواتها ، وبمعنىٰ أوضح بروز نوع جديد من الاستعمار في القرن الحادي والعشرين أبشع لوناً وأشد خطراً وأبلغ ضرراً مما سبق من أنواع الاستعمار التي عرفها العالم .

١٠ـ القضاء علىٰ الهوية الثقافية والقومية وعلىٰ تراث الأمم والشعوب الفكرية والحضارية .

* * *

وأما آثار العولمة وتأثيرها ، فحتىٰ الآن لم تتضح بشكل مفصل ، لكنها واقع ملموس تؤثر في بعض المستويات أهمها[1] :

أـ أحدثت العولمة تغييرات في الحياة المادية ، أي التغيير في هياكل الإنتاج التي تحدد نوعية السلع والخدمات التي تنتجها المجتمعات البشرية من أجل بقائها ورفاهيتها ، فبدل أن كانت السلع والخدمات تنتج من قبل

---

(١) للتوسّع يراجع مقال الدكتور إبراهيم نصر الدين : العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث ، في صفحة ٣٤ـ ٣٨ في كتاب ندوة العولمة ـ مرجع سابق .

شعب معين يعيش عن إقليم دولة ، ومن أجله ، فقد أصبحت هذه تنتج من قبل شعوب من دول مختلفة للوفاء باحتياجات السوق العالمي بدلاً من السوق المحلي .

ب ـ أحدثت العولمة تغيرات في الهياكل المالية ، تلك الهياكل التي من خلالها ينشأ الائتمان لتمويل إنتاج السلع والخدمات ، فعلى حين أن خلق الائتمان لتمويل إنتاج السلع والخدمات ، فإنه في الوقت الحاضر أخذ يعبر الحدود الإقليمية للدول في إطار أسواق عالمية ترتبط إلكترونياً بنظام واحد ، ولا ينفي ذلك بحال وجود بنوك محلية وأسواق تخلف الائتمان للاستخدام المحلي ، غير أن هذه البنوك لم تعد مستقلة تماماً ، ذلك أنها باتت تشكل جزءاً من نظام أكبر تتأثر به صعوداً وهبوطاً أكثر من تأثرها بالأوضاع المحلية .

جـ ـ وتمارس العولمة دورها علىٰ مستوىً ثالث ألا وهو المدركات والمعتقدات والأفكار ، والتذوق . . . الخ ، فعلىٰ حين أن التنوع الثقافي ما زال قائماً ، إلا أن مشاعر وتوجهات وسلوك الكائن الفرد أخذت في التأقلم مع مقتضيات عملية العولمة ، وباتت العملية أكثر سهولة وسرعة مع الثورة المعلوماتية ، وانخفاض تكاليف الاتصالات الدولية ، ورغم أن هذا المستوى الثالث يصعب قياسه أو تحديده ، إلا أن تأثيراته ستكون الأكثر أهمية علىٰ المدىٰ البعيد في كل التحولات التي تفرزها عملية العولمة .

ولقد ولّدت عملية العولمة أعباء تفوق ما ترتب من فوائد ، ومخاطر تفوق ما أفرزته من فرص ، ويكفي أن نشير هنا إلىٰ ثلاثة آثار مأساوية علىٰ الاقتصاد السياسي العالمي نجمت عن تأثيرات العولمة علىٰ وضع الدولة :

١ـ علىٰ المستوىٰ الاقتصادي : تحتاج اقتصاديات السوق ـ على المستويين المحلي والدولي ـ إلىٰ سلطة قادرة علىٰ فرض النظام ومنح الثقة للبنوك والأسواق المالية ، ويكون بمقدورها تطبيق المنطق الكينزي في لحظات انخفاض النمو والكساد ، ولكن المشكلة في الظروف الراهنة أن إضعاف الدولة تحت ضغوط عملية العولمة يحول دون تحقيق ذلك ، ثم إنه لا توجد أي من المنظمات الدولية يمكن الاعتماد عليها في هذا المضمار .

٢ـ وعلىٰ المستوىٰ البيئي : فإن دوافع اللاعبين الدوليين ومصالحهم ـ الشركات متعددة الجنسيات ـ تدفعهم إلىٰ تدمير وتلويث البيئة ، في الوقت الذي باتت فيه الدول عاجزة عن مواجهة ذلك نتيجة تآكل سلطاتها تحت ضغوط المبادىء الجديدة للتنظيم الدولي ، في ظل القيود التي فرضت علىٰ سيادتها .

٣ـ وعلىٰ المستوىٰ السياسي : فإن النضال الطويل لشعوب العالم الثالث من أجل الحرية والمصداقية ، جعل بعض الدول تتمتع بالمصداقية تجاه شعوبها ، ولكن العولمة بتحويلها للسلطة من الدولة إلىٰ الشركات متعددة الجنسية سمحت للبيروقراطية الدولية بتقويض هذه المصداقية بشكل أفقد حكومات هذه الدول مشروعيتها تجاه مواطنيها ، وهو الأمر الذي ترتب عليه اندلاع حالات عدم الاستقرار السياسي بمختلف أشكالها بشكل أسفر عن تراجع ديمقراطي ، والمشكلة أنه لا توجد سلطات غير حكومية جديدة (شركات ـ منظمات . . الخ) يمكن أن تتمتع بمثل هذه المصداقية .

* * *

وفي دراسة التحديات الناتجة عن العولمة ، أيضاً ينقسم الباحثون إلىٰ فريقين : معارضين ومؤيّدين ، وعلى كلٍّ فيمكن إيجازها بما يلي[1] :

أ- علىٰ المستوىٰ السياسي : فإن أنصار العولمة يرون أن تطبيقها أو إيمان كل الدول بها سيعني حتماً سيادة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحريته ، كذلك يساعد علىٰ حل المشكلات التي تواجه العالم كله مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل والتلوث البيئي وإحلال السلام العالمي .

لكن الرأي المعارض يفند هذه الآراء والتوقعات مرتكزاً إلىٰ الواقع الحالي والذي يشهد لحد ما سيادة العولمة بدرجة أو بأخرى ، فعالم اليوم يضج من المشكلات والحروب والأزمات سواء علىٰ المستوى الدولي أو علىٰ المستوىٰ المحلي لكل دولة . كما أن قيام الولايات المتحدة بدور (شرطي العالم) الذي يحكمه وينظمه ويفرض القوانين قد نتج عنه إدراك كثير من دول العالم لمصلحة الولايات المتحدة من الترويج لهذه الشعارات ، وكيف أنها تستخدمها لإنهاك قوىٰ العالم الإسلامي بصفة خاصة ، فتحت هذه الدعاوي تقوم الولايات المتحدة بتوجيه الضربات العسكرية القاصمة إلىٰ العراق ، وتفرض الحظر الاقتصادي على إيران وليبيا والسودان ، وكأن هذه العقوبات لم توضع إلا لتطبق على دول العالم الإسلامي .

ب ـ علىٰ المستوىٰ الاقتصادي : يبشر أنصار العولمة بالتقدم والرخاء والازدهار الذي ينتظر الدول التي تؤمن بها وتنفذ الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي تتفق معها ، وأولىٰ خطوات العولمة من الناحية الاقتصادية هو الانفتاح علىٰ الأسواق العالمية وإزالة كافة الحواجز التي

---

(١) للتوسع يراجع كتاب ندوة العولمة ـ مرجع سابق ـ ص١٠٨-١١٠ .

تعوق حركة انتقال الموارد الاقتصادية من دولة لأخرى ، كذلك تتطلب العولمة أيضاً العمل بكل الوسائل علىٰ جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتسهيل انتقال رأس المال الوطني إلىٰ الخارج .

ولكن الرأي المعارض يرىٰ أن كل ما سبق مجرد أوهام تحاول بها الدول المتقدمة أن تخدع الدول النامية بتطبيق الأساليب التي من شأنها أن تحقق لها مزيداً من الثروة والهيمنة والسيطرة ، فإذا أخذنا بعين الاعتبار الاختلاف الشاسع بين هياكل الإنتاج داخل كل من الدول المتقدمة والدول النامية اتضح لنا أن الدول النامية هي الأكثر تضرراً من ذلك ، فأغلب الدول النامية تعتمد اقتصادياتها على تصدير ما لديها من مواد خام ، ونصف مصنعة مقابل استيراد السلع تامة الصنع من الدول المتقدمة ، وبالتالي فإن فتح الأسواق علىٰ مصراعيها يعني انخفاض أسعار المواد الخام لأدنىٰ مستوىٰ ممكن ـ نظراً لزيادة الكميات المعروضة من أطراف متعددة ـ مقابل ارتفاع أسعار السلع تامة الصنع لأعلىٰ مستوياتها ـ نظراً لانخفاض الأطراف التي تعرضها ـ وهذا الوضع بالتأكيد يعني زيادة الدول المتقدمة غنىً والدول النامية فقراً ، كما أنه يقضي علىٰ أية محاولة من أية دولة نامية لتنمية الصناعة الوطنية بها نتيجة لضعف قدراتها التنافسية .

كذلك العمل علىٰ حرية انتقال رأس المال لا يعني إلا مزيداً من ظلم الدول النامية ، فرأس المال بطبيعته (جبان) لا يعمل إلا في المجالات المستقرة ذات أعلىٰ ربحية ممكنة ، والتي تتمثل في مجالات المال والأوراق المالية ، وكلها لا تساهم بأي حال في تحقيق تنمية حقيقية للدول النامية ، كما أن المحصلة النهائية ستكون انخفاضاً في حجم رأس المال المتاح محلياً حيث سيكون خروج رأس المال الوطني أكثر من حجم تدفق رأس المال الأجنبي إليها ، وهو ما يعرف في الدراسات الاقتصادية بمصطلح (هروب رأس المال : Flight Capital) .

جـ ـ **علىٰ المستوىٰ الثقافي** : فالعولمة تبشّر هنا بعالم واحد تسوده ثقافة واحدة تحمل مفاهيم وقيماً واحدة من شأنها القضاء علىٰ مشكلة التمايزات الثقافية والحضارية بين الأمم المختلفة ، وهذا لن يتحقق إلا من خلال ثورة الاتصالات ، والتي ينتج عنها أن تصبح سماء العالم مفتوحة لا يحدها أي عائق ولا تمنعها حدود ثقافية ، فهذه الثورة لا تعرف بحواجز اختلاف اللغة والثقافة والقيم التي تسود كل مجتمع ، إنما الأصل هو ثقافة واحدة تسود في عالم واحد .

والقول بسيادة ثقافة واحدة من خلال ثورة الاتصالات لن يعني شيئاً سوىٰ سيادة وهيمنة الثقافة والقيم الأمريكية علىٰ العالم كله ، وبالتالي فعولمة الثقافة تهدد بصورة أكبر دول العالم الإسلامي الذي تسوده ثقافة وقيم تختلف تماماً عن تلك التي تسود في الولايات المتحدة التي تعكس في أغلبها قيم الانحلال الديني والأسري ، وتروج لقيم المصلحة الذاتية قبل كل شيء ، وأن الحرية الشخصية لا قيود عليها ، وهذه القيم مستمدة أو متمشية تماماً مع (الفلسفة البراجماتية) التي تحكم المجتمع الأمريكي .

* * *

وأما واقع العولمة اليوم فهو واقع لا يبشر بالخير أبداً!! ذلك لأن المسألة ـ وعلى الرغم من المتحمسين للعولمة ـ باتت تنحصر بالصراع بين الرأسمالية والإسلام .

أجل ، انتهت الحرب العالمية الباردة ، وذلك بعد سقوط الاتحاد السوفياتي ١٩٩١م وخرجت الرأسمالية الغربية منتصرةً ، وأصبح الاتجاه الدولي نحو أحادية القطب أي نحو أَمْرَكَة العالم ، وبذلك راحوا يروّجون لفكرة ولادة نظام دولي جديد ، وذلك أدىٰ بدوره إلىٰ محاولة جعل

الرأسمالية دين الشعوب والأمم ، فالرأسمالية هي الميزان في العالم .

لكن الخبراء في دولهم الغربية ينظرون إلىٰ انهيار الاتحاد السوفياتي بعين الرضا والسرور ، وينظرون إلىٰ الإسلام الذي له تاريخ سامق ، والذي ما إن تتهيأ له الظروف و . . . حتىٰ يعود إلى الصدارة من جديد ، ينظرون إليه بعين الغدر والحقد والثأر القديم ، لذلك جاءت التصريحات والتلميحات إلىٰ أن العدو الوحيد اليوم للغرب هو : الإسلام ، ولذلك جاءت التركيزات العسكرية والثقافية والأمنية علىٰ وضعٍ أمريكي ـ أوربي في دول العالم الإسلامي خاصة في دول الخليج العربي ، لتطرح ـ وعن طريق العولمة ـ كل ما ينافي الإسلام ويسقطه ، وتتجلىٰ الحملة الأمريكية للقضاء علىٰ الإسلام في شعارات أربعة هي في الواقع تمثل جوهر الرأسمالية وحقيقتها ، وهي[1] :

١ـ **الديمقراطية** : والتي هي في حقيقتها حكم الشعب للشعب ، أي أن المشرّع هو الشعب وليس الله عز وجل .

٢ـ **التعددية السياسية** : وهي في واقعها تعني تعدد الأحزاب ضمن عقيدة واحدة هي عقيدة الرأسمالية ، وهي فصل الدين عن الحياة .

٣ـ **حقوق الإنسان** : والتي تلقىٰ رواجاً بين سكان العالم بما فيهم المسلمين نتيجة ما يلاقونه من ظلم واضطهاد من حكامهم ، وحقيقة هذا الشعار مبنية علىٰ الحريات الأربع وأهمها حرية العقيدة والحرية الشخصية .

٤ـ **سياسات السوق** : أي تطبيق دولي لحرية التملك علىٰ العلاقات التجارية بين الدول ، ولذلك تسعىٰ أمريكا لرفع الحواجز الجمركية عن

---

(١) العولمة لمحمد أبو زعرور ـ مرجع سابق ـ : ٤٤ـ٤٥ .

التجارة الدولية ، كسياسة الحماية التجارية المباشرة ومنع استيراد سلع معينة حماية لسلع مماثلة منتجة محلياً من المنافسة ، لذلك سعت أمريكا لعقد اتفاقات دولية للتجارة وإنشاء تكتلات اقتصادية مع الدول الغربية ، مثل تكتل (النافتا) والسوق الأوربية المشتركة وغيرها .

إذاً :

الواقع المؤلم الراهن للسياسة الدولية تجاه العالم كله وتجاه المسلمين بشكل خاص يدلنا بوضوح علىٰ ما تهدف إليه العولمة ، ولعلها بذلك تحقق ـ أو تسعىٰ إلىٰ تحقيق ـ ما يلي :

أـ إحكام سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية علىٰ اقتصاديات العالم بشكل عام ، وعلىٰ اقتصاديات العالم الإسلامي بشكل خاص ، وذلك بأساليب عدة أهمها :

فتح المجال أمام الشركات الأمريكية والشركات الكبرىٰ متعددة الجنسيات للقيام بما يسمىٰ بالاستثمار غير المباشر ، والدليل علىٰ ذلك ما حدث ويحدث في بعض أجزاء من العالم من هزات قوية في الأسواق المالية ، كما حدث مؤخراً في أسواق هونج كونغ واليابان وأوربا وكوريا الجنوبية .

ب ـ إيهام العالم بأنه لا سبيل للتقدم الاقتصادي إلا بنظام السوق المفتوح ، أي الحرية الاقتصادية المطلقة ، لفتح أسواق العالم أمام المنتجات الغربية بشكل عام والمنتجات الأمريكية بشكل خاص .

جـ ـ فتح الباب علىٰ مصراعيه أمام الاستعمار الغربي الجديد المباشر منه وغير المباشر ، وإجبار الدول أو إيهامها بضرورة الدخول في الاقتصاد العالمي ، أي بقبول إنشاء مصانع للشركات الكبرىٰ في البلاد تسخر فيها ملايين الأيدي العاملة الرخيصة لإنتاج السلع الاستهلاكية لأسواقهم .

د- إيهام العالم - من خلال الحملات الإعلامية المركزة والإعلام الموجه - بأنه ليس أمام الناس من بديل إلا الفكر الرأسمالي والثقافة الغربية .

هـ - العمل الجاد لتثبيت الأنظمة الثلاثة الأساس في الاقتصاد الرأسمالي وهي : نظام الشركات المساهمة ، نظام الربا المصرفي ، نظام النقد الورقي الإلزامي .

و- القضاء علىٰ الأيديولوجيات والثقافات والحضارات التي لا تدين بالرأسمالية وبفكرة فصل الدين عن الحياة والقضاء علىٰ التقاليد والعادات وغيرها مما يسمىٰ بالتراث .

ز- فرض الهيمنة العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية علىٰ شعوب دول العالم بشتىٰ الوسائل والطرق ومنها ثورة الاتصالات والهجمة المعلوماتية الهائلة التي تمثلها وسائل الإعلام المختلفة وأهمها الأقمار الصناعية ، وكذلك الترويج لتجارة الأسلحة .

ح - عدم حدوث الاستقرار وبقاء العالم ، ولاسيما دول العالم الإسلامي ، في حالة عدم استقرار وإثارة الفتن والحروب والخلافات الحدودية بين الدول ، والإبقاء علىٰ وجود بؤر توتر في العالم .

ط - الحيلولة دون عودة الإسلام إلىٰ واقع الحياة وعدم إتاحة الفرصة لمبدأ الإسلام بالبروز العالمي من خلال دولة تقوم علىٰ أساسه وتسعىٰ إلىٰ تولي الصدارة العالمية والتأثير على الموقف الدولي على اعتبار أن الإسلام هو المبدأ الوحيد الباقي واقعياً - بعد انهيار الشيوعية ومنها الاشتراكية - والقادر علىٰ وضع معالجات لمشاكل الإنسان والحياة .

ي - تغيير جغرافية العالم من خلال القضاء علىٰ بعض الكيانات السياسية ، وإيجاد كيانات أخرىٰ تابعة وهزيلة لا تقوىٰ علىٰ النهضة ولا

على مقاومة هجمة العولمة بشتىٰ مناحيها .

ك ـ فرض استعمار من نوع جديد يمكن أن نسميه استعمار القرن الحادي والعشرين .

إذاً :

هذا الواقع المؤلم للعولمة ، وهذه هي التحديات الناتجة عنها ، وهذه آثارها هنا وهناك ، فكيف علينا كمسلمين ـ أن نواجهها؟! هل نرحب بها؟ هل نؤيدها؟ هل نصفق لها وننخدع بشعارات براقة تحاول تحسين صورتها؟ أم أن هناك موقفاً آخر؟!![1] .

* * *

فكيف يواجه المسلمون في هذه الأيام مسألة العولمة؟!

حسب الواقع الراهن ، وحسب وجهة نظر (صراع الحضارات) فلا بد من صراع إسلامي غربي ، ويبدو للعيان ما تفعله أمريكا مدعومة من الغرب كله بالبلاد العربية والإسلامية ، من ضرب العراق مرات ومرات ، والتأكيد علىٰ تدمير بنيته الاقتصادية التحتية ، تحت حجج واهية يعرفها القاصي والداني .

كذلك استنزاف خيرات العرب في دول الخليج العربي ، إلىٰ درجة أن كل ما أنتجه البترول العربي من خيرات ـ وما ينتجه ـ لم يعد ليغطي تكاليف الدفاع عن تلكم الدول ، من جراء طمع النظام العراقي بالكويت وجيرانها ، والإحصائيات ولغة الأرقام خير دليل علىٰ ذلك .

كذلك مسألة الحظر الاقتصادي علىٰ ليبيا والسودان وإيران ، ولا ندري ماذا يخبىء المستقبل لهذه الأمة؟!

---

(١) هذا ما نفصله أكثر في الباب الثاني ـ إن شاء الله تعالىٰ .

كذلك ما يفعله الكيان الإسرائيلي في فلسطين وجنوب لبنان ومرتفعات الجولان ، وكل ذلك بدعم مطلق من أمريكا والغرب ، وكل ذلك تحت غطاءات مزيفة : من حقوق للإنسان ، إلىٰ منظمة الأمم المتحدة ، إلىٰ . . . . !!!

وفي أفغانستان نزيف يتلوه نزيف ، وفي البوسنة والهرسك ، وفي كوسوفو ، وفي . . . . ، وفي . . . . ، وفي . . . . ، دماء المسلمين والعرب أصبحت أرخص أسعاراً من كل دماء العالم ، وملخص المسألة بأنه لابد من مواجهة محتومة بين الإسلام وأعدائه من الغرب .

أجل ، توحدت الدول الأوربية في مجالات شتى : في السوق الأوربية المشتركة ، وفي العملة الواحدة هي (اليورو) الذي سيكون له آثار اقتصادية كبيرة . . .

والعرب والمسلمون تجمعهم عوامل مشتركة للتوحد : فالرب واحد ، والقرآن واحد ، والنبي ﷺ واحد ، والقِبلة واحدة ، واللغة المعتمدة واحدة ، والمصير واحد ، ومع ذلك فهم متفرقون مشتّتون ، بعضهم لهث تارةً وراء الشرق الشيوعي ، فاكتشف بالتالي أنه يلهث وراء سراب ، كما قال تعالى : ﴿ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ﴾ [النور : ٣٩] . وسقطت أحلام تحقيق الجنة على الأرض ، والتي نادىٰ بها يوماً ما (ماركس) ، والبعض الآخر اخترع إيديولوجيات مرقعة من أنظمة غربية وشرقية ، وبعد عقود وعقود تبيّن فشلها أيضاً ، والبعض الآخر يمّم شطره تجاه واشنطن وباريس ولندن ، فما حصد إلا الهوان والذل والخسران!!

إذاً : لابد من توحيد الصف وراء الإسلام الحنيف ، أجل ، أن

نجرّب دواءً جرّبه الأجداد فكان الشفاء العاجل لأمراضهم ، فلماذا لا نجرّب ذلك؟!

ولابد من حشد الطاقات : سواءً كان ذلك في الجانب العسكري أو الثقافي أو السياسي أو الاقتصادي ، تحقيقاً لقوله تعالىٰ :

﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ ﴾ [الأنفال : ٦٠] .

وبعد ذلك كله أن نسلّم الأمر كله لله ، وذلك عن طريق ربط الأمور كلها بيد الله ، وهذه غاية التوكل علىٰ الله كما أخبر القرآن الكريم :

﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] .

ولا بدّ بعد ذلك كله من الاهتمام بالأجيال القادمة ، وتوجيهها نحو الاستفادة من كل الأمور التقنية الحديثة : كالأقمار الصناعية ، والإنترنيت ، وغير ذلك .

وهذا من جوهر الشريعة الإسلامية ، وإلا فإذا احتاجت قرية (لإبرة) فعجز أهل القرية عن صناعتها ، فكل أهل القرية آثمون أمام الله تعالىٰ!!

ولا بدّ من تعويد الجماهير علىٰ مسألة الشورىٰ والديمقراطية ، ورفع شعار الحوار في كل شيء ، ومع أي شيء ، أي : ليس هناك مقدسات وممنوعات ، وليس هناك خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها ، إنما للمسلم وغير المسلم الحق في طرح أي مسألة علىٰ بساط الواقع ، حتى مسألة النبوات ، وحتىٰ مسألة إثبات أن القرآن الكريم من عند الله ، بل وحتىٰ وجود الخالق سبحانه وتعالىٰ!!

وهذا الحوار لابد أن يكون مع جميع أهل الأديان والأنظمة ، فالحقيقة أنه لا يصحّ إلا الصحيح أخيراً ، والإسلام يفتح باب الحوار من منطلق أنه الدين الصحيح الخاتم الذي ضمّ كل الأمور الصحيحة الصالحة في الأديان السابقة ، وبالتالي :

﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾

[آل عمران : ٦٤] .

ومن خلال الحوار يتعلم الفرد كيفية الخلاف مع الآخرين ، ليوظف هذا الخلاف لصالح الأمر العام ، ويتعلم كيفية الاتفاق مع الآخرين ، ليسير الجميع في سيلٍ عرمرمٍ يصب في النهاية لصالح الأمة الإسلامية ، بل وحتىٰ الإنسانية جمعاء .

وإذا وصلت الأمة ـ والتي هي مجموعة الأفراد ـ إلىٰ مستوىٰ الحوار مع الآخرين ، عندئذٍ لن يعتدي مسلم علىٰ مسيحي أو يهودي أو غير ذلك ، وبالمقابل لن يعتدي الآخرون علىٰ المسلمين ، لأن المسألة في النظر الإسلامي أن « الخلق كلهم عيال الله وأحبهم إلىٰ الله أنفعهم لعياله » والفيصل في القضية :

﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ﴾ [المائدة : ٤٨] .

عندها يجب علىٰ أصحاب التبشير أن يوقفوا التبشير في بلاد المسلمين ، وعليهم أن يتركوا الناس يعيشون حرية العقيدة ، ليصل الناس إلىٰ مجتمع : (اللا إكراه في الدين) ، ثم ليكن بين أصحاب الأديان حوارات ، فإن وصلوا إلىٰ نتيجة مرضية كان ذلك خيراً ، وإلا :

﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ ﴾ [الكافرون : ٦] .

كذلك فلا بد من إعادة الصورة الحقيقية الناصعة للدين الإسلامي إلىٰ واجهة الأحداث ، بعد أن استولىٰ علىٰ الأمور الإسلامية ـ وللأسف الشديد ـ ثلة من شبّان فشلوا في دراساتهم الإسلامية أو الأكاديمية العلمية ، فرأوا أن أقصر الطرق إلىٰ الوصول للواجهات هي إعلان العصيان المسلح! أو إعلان (إمارة المؤمنين!!) أو . . . . ، وما حركة

الطالبان الأفغانية وأعمالها التخريبية عنّا ببعيد!!

علىٰ الواعين من المسلمين رفع راية « يسرا ولا تعسّرا ، بشرا ولا تنفرا » عليهم أن يعيدوا صفاء الإسلام من خلال : ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الانشراح : ٥-٦] . وإلا فالغربيون الحاقدون أرادوا تشويه الإسلام من خلال إطلاق مصطلحات : الإرهاب ، والأصولية ، ويضربون الأمثلة بما يفعله شباب في الجزائر ، أو شباب في أفغانستان ، وما إلى هنالك .

بينما فتح الرعيل الأول دولاً وبلاداً بلا حروب ولا دماء ، إنما فتحوها بالتعامل السلمي وبالأخلاق الإسلامية الرائعة .

فهل نفهم هذه الحقائق ، ثم نُفهمها الآخرين ، ليزيلوا تلكم الصورة البشعة ، والتي رسمها الإعلام الصهيوني والغربي في أذهان الكثيرين؟!

أيضاً ، هناك أمر آخر وهو :

عودة علمائنا وخاصةً المختصون منهم في الفقه والأصول ، وبالتعاون مع علماء الاقتصاد وعلماء الطب وعلماء التشريح وعلماء الكيمياء وعلماء . . . ، لإعادة ملفات قديمة في الفقه ، وهي أكثر إلحاحاً لطرحها علىٰ بساط الواقع ، من أجل النظر إليها بعين العصر ولغته ، أي فتح باب التجديد والاجتهاد ، خاصة في الأمور المعاصرة والتي لم تكن في الزمن الماضي : مثل الاجتهاد في مسألة بنوك الحليب ، وبنوك النطاف ، وقضية الاستنساخ ، وقضية نقل الأعضاء وزرعها ، وقضية الجينات ، ومسائل الوراثة والتحكم في الجنين ، وقضايا مالية اقتصادية كثيرة ظهرت في هذا الزمان ، وهذا كله ضمن دوائر خصائص الشريعة الإسلامية ، خاصة مسألة المرونة ، والتي إذا استفاد منها المسلمون استطاعوا

استيعاب ذلك كله ، وبالتالي طرحوا الإسلام أمام الناس علىٰ أنه الدين الوحيد القابل للتطبيق في كل زمان ومكان .

وبالطبع هذا أفضل بكثير ، وأنفع للأمة ، بل للإنسانية كلها من مسائل لا تقدّم ولا تؤخر : أين يضع المسلم يديه في الصلاة؟! أيضعها على سرّته! أم تحتها؟! أم إلىٰ يمينها؟! أم إلىٰ يسارها؟! أم يطلق اليدين؟! وكم في قضايانا ومناقشاتنا من أمثال هذه الأمور التي لا وزن لها في المنظور الشرعي؟!

الأمة تعاني أعتىٰ هجمة شرسة مخططة ومنظمة مدعومة من جميع قوىٰ الشر ، وغالبية المتصدرين عندنا للفتوى نائمون ، أو منشغلون بمسألة : أسبقية البيضة أم الدجاجة!! وليس هذا هو الحل لمجابهة (العولمة) إنما الحلّ يكمن في استنفار جميع القوىٰ وتوحيدها من أجل الوقوف أمام ذلك كله .

* * *

الفصل الخامس

تناقض العولمة مع الهوية!!

تحت سياسة فرض الواقع ، يرى البعض أن مسألة العولمة هو مصطلح من المصطلحات الحديثة ، شأنه شأن كثير من المصطلحات المعاصرة (كالديمقراطية ، والحداثة و. . .) ، لذلك نرى الدول القوية لا تستشكل أمام العولمة ـ حتى لو كانت صبغتها أمريكية ـ إنما الذين يقفون أمام هذه الظاهرة هم الضعاف الذين لا يملكون سلاح الردّ والمدافعة عن أنفسهم ، لذلك يتحدثون عن العولمة من منظور غزو ثقافي وما إلى هنالك .

لكن القضية ليست في رفض ذلك أو قبوله ، فالعولمة أمر واقعي بدأ وانتشر بسرعة ، ولابد من التعامل معه كأمر واقعي ، فرفضه لا يفيد شيئاً ، إنما الذي يفيد هو فقه واقعنا للتكيف معه ، وبالتالي تحصين أفراد الأمة من مساوىء العولمة ، والاستفادة من إيجابياتها .

أجل :

فالعولمة إذا أُخذت كمفهوم إكساب الشيء طابع العالمية ، وبالتالي عدم المساس بخصوصيات كل أمة ، أي عدم الدخول فيما يتعلق بالهوية ، فهذا لا يعني بتاتاً تناقض العولمة مع الهوية ، ذلك لأن العولمة لا تطرح نفسها كبديل عن الهوية ، إنما تطرح نفسها ـ كما يرى بعض

المتحمسين لها ـ كإطار للتنوع الثقافي ، وكوسيلة جديدة للحوار الراقي بين الحضارات والأديان ، وعلى أساس التسامح بين البشر .

إذا كانت المسألة كذلك حقيقة : فلا تناقض بين الهوية والعولمة ، فماذا يقول الواقع؟!

ينطق الواقع بأفصح لغة وأحسن بيان عن ثمة تناقض بين العولمة والهوية ، وذلك من خلال فرض هيمنة أمريكية علىٰ كل الهويات والأنظمة الأخرى ، وعلىٰ جميع الأصعدة ، في الأمور الشكلية والفرعية .

فالهوية تعبر عن خاصية المطابقة : مطابقة الشيء لنفسه ، أو مطابقته لمثيله ، فهل تطابق العادات والتقاليد الأمريكية عادات العرب ـ مثلاً ـ وتقاليدهم؟! هل تطابق النظرة ـ إلى الأشياء بمنظور المصلحة ـ الأمريكية أو الغربية هل تطابق نظرة المسلمين للأمور من خلال الأمور العامة ، أي تغليب المصلحة العامة علىٰ المصلحة الفردية؟!

وهكذا ، نرى التناقض الواقعي بين الهوية وبين العولمة المعاصرة ، وهذا يقودنا إلىٰ التأكيد علىٰ مسألة وهي :

أنه إذا رأينا محاولة مسخ الأمم والشعوب من عاداتها وتقاليدها وعقائدها وذاكرتها الأدبية والتاريخية ، ووضع بدلاً عنها عادات وتقاليد وعقيدة وذاكرة الأمريكان ، فإن ذلك لن ولم يحدث ، صحيح أن البدايات توحي بصرعة التقليد الكاسح ، لكن الباحث والمحلل يرى أن المسألة لا تتعدىٰ حماس المراهقين للتقليد ، سواءً كان ذلك في لبس (الجينز) الأمريكي ، أو سماع موسيقىٰ الروك الأمريكية ، أو أكل ساندويشات تنتجها مطاعم أمريكية ، وهذا الأمر يشبه الزبد الذي يحمله السيل العارم ، ولن يبقىٰ في العقول والقلوب والأرض إلا ما ينفع الناس .

صحيح أن العولمة تؤثر في المجالات الاقتصادية والسياسية والصناعية والتقنية لكن لن تستطيع التأثير في مسألة الثقافة المرتبطة بالثقافة الذاتية للفرد ولجماعته أي في هوية الفرد والجماعة .

من هنا رأينا وسمعنا الصيحات العالمية التي تتشبث بالهوية وترفض العولمة إن كانت العولمة تناقض وتصادم الهوية ، من ذلك مثلاً :

ـ تفرض الحكومة الفرنسية علىٰ قنوات التلفزيون الفرنسي أن يخصص (٦٠٪) من برامجه للإنتاج الأوربي ، وذلك كيلا يطغى عليه ويهيمن الإنتاج الأمريكي!!

ـ عارض الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك قيام مطعم (ماكدونالد) والذي يقدم الوجبات الأمريكية ، مبرراً ذلك : لكي يبقى برج (إيفيل) منفرداً بنمط العيش الفرنسي!!

ـ شنّ وزير الثقافة الفرنسي حملة على أمريكا في اجتماع اليونسكو بالمكسيك ، قال فيها : إني أستغرب أن تكون الدول التي علمت الشعوب قدراً كبيراً من الحرية ودعت إلى الثورة على الطغيان ، هي التي تحاول أن تفرض ثقافة شمولية وحيدة علىٰ العالم أجمع!! ثم قال : إن هذا شكل من أشكال الإمبريالية المالية والفكرية لا يحتل الأراضي ، ولكن يصادر الضمائر ومناهج التفكير واختلاف أنماط العيش!!

بل حتىٰ في الولايات المتحدة الأمريكية يوجد اليوم من يحذر من مسألة العولمة ، ويبررون ذلك بأن الأمريكي بالذات سيفقد هويته بعد حين ، نتيجة تدفق الهجرة العالمية ، وهذا دليل جديد علىٰ إيمان الأفراد في كل مكان بقيمة الهوية ، خاصةً إذا كانت المسألة تتعلق بالأمور الثقافية .

إذاً : هذا التناقض الظاهري بين الهوية وبين العولمة يجب ألا يؤدي

إلىٰ مزيد من التفكك والتشرذم ، بل لا بد من التكامل بينهما ، وذلك عن طريق الاستفادة من جميع الخصوصيات التي تتمتع بها الهويات المختلفة ، ومحاولة الوفاق بين إيجابيات العولمة ، ليأخذ كل شعب من العولمة ما يوافق هويته ، لتصل كل أمة إلىٰ توافق هويتها الخاصة وبين ما يناسبها من العولمة ، وبهذا التوافق والتكامل بينهما نستطيع أن نقول : لا تناقض بين الهوية والعولمة ، إلا إذا قُصد من العولمة نسف الهوية فإن ذلك يعني : التناقض التام بينهما .

* * *

تلك بعض اللمحات حول مسألة العولمة ، ولعل الزمن المتسارع يكشف جوانب أخرى لهذه المسألة ، ليبين لنا إيجابياتها وسلبياتها أكثر ، وليتضح للجميع الحقيقة كيلا ينخدع البعض كما انخدع الكثيرون ، لأن المشكلة : أن بعض الناس ينخدعون بالأسماء البراقة ، وباللافتات المزركشة المزينة ، فلا يعود الواحد منهم يستطيع الغوص إلىٰ أعماق القضايا ، وتراه يمضي الأيام والشهور وهو يدور حول القشور ، بينما المنهج القرآني علّمنا سبر الحقائق لنصل إلىٰ النتائج ، قال الله تعالىٰ :

﴿ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الرعد : ١٧] .

فماذا عن عالمية الإسلام؟ وهل العولمة نظام بديل عن عالمية الشريعة؟ ولماذا كانت العولمة ما دام الدين الإسلامي عالمياً؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الباب الثاني وبمشيئة الله سبحانه وتعالىٰ .

* * *